

البعثة الدراسية حول "الشراكات بين القطاعين العام والخاص"  
اسطنبول - تركيا  
26-29 كانون الثاني/يناير 2012

نموذج ناجح: التجربة التركية

لدى تركيا باع طويل من التجارب والخبرات في ميدان "الشراكات" ما بين القطاع العام والقطاع الخاص وقد سجلت في هذا المضمار مجموعة كبيرة من النجاحات. هذا وتعتبر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) التجربة التركية واحدة من أنجح نماذج "الشراكات" بين القطاعين العام والخاص وقد تبنت اللجنة بنفسها عدداً من الشراكات وقامت برعاية عدة أنشطة بهدف نشر الدروس المستفادة من التجربة التركية إلى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. والجدير بالذكر هنا أيضاً بأن تركيا قد أنشأت منصة شراكات عالمية ذات كفاءة وفعالية عاليتين وقامت بتشجيع ورعاية مبادرات شتى وذلك بهدف تعزيز وتحسين مستوى تقديم الخدمات الحكومية إلى المواطنين.

ومنذ مطلع الثمانينات قامت الحكومة التركية بسن وإصدار العديد من القوانين والتشريعات المتعلقة بالشراكات بين القطاعين العام والخاص. هذا وتتمتع تركيا بواحدة من أفضل الأطر القانونية في مجال الشراكات العامة والخاصة. وفي عام 1994 قامت الحكومة التركية بإدخال تعديلات على الدستور وشرعت في إجراء إصلاحات هيكلية للخدمات الأساسية التي يقدمها القطاع العام والتي مكنتها من ان تضع نفسها في موقع "المرجع" في المنطقة في هذا المجال وكذلك الأمر من أجل تحسين تقديم الخدمات الأساسية لمواطنيها. بعض القوانين والتشريعات ذات الصلة التي أبرمت في تركيا هي:

- قانون "البناء والتشغيل والنقل" رقم 3996 والمنشور في "الجريدة الرسمية" يوم 13 حزيران/يونيو 1994، رقم 1959؛
- قانون "الخصخصة" رقم 4046 والمنشور في "الجريدة الرسمية" يوم 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1994، رقم 22124؛
- قانون "سلطة الكهرباء التركية" لتوليد وإرسال وتوزيع تجارة الكهرباء رقم 3096، والمنشور في "الجريدة الرسمية" يوم 19 كانون الأول/ديسمبر 1984، رقم 18610؛
- قانون "المطارات" رقم 5335 لنقل حقوق تشغيل المطارات ومحطات الركاب من سلطة مطارات الدولة إلى القطاع الخاص" والمنشور في "الجريدة الرسمية" يوم 27 نيسان/أبريل 2005، رقم 25798؛
- قانون "الطرق السريعة بنظام بناء-تشغيل-نقل (BOT): القانون المتعلق ببناء وصيانة وتشغيل الطرق السريعة رقم 3465 والمنشور في "الجريدة الرسمية" يوم 2 حزيران/يونيو 1988، رقم 19830؛
- قانون "الكهرباء بنظام بناء-تشغيل المحطات (BO): القانون المتعلق بإنشاء وتشغيل محطات إنتاج الكهرباء ومبيعات الطاقة رقم 4283، المنشور في "الجريدة الرسمية" يوم 19 تموز/يوليو 1997، رقم 23054؛
- قانون الصحة بنظام بناء-تأجير-نقل (BLT): القانون المتعلق بالبناء والتأجير والنقل في قطاع الصحة رقم 5396 والمنشور في "الجريدة الرسمية" في 15 تموز/يوليو 2005، رقم 25876.

## الأهداف المحددة:

1. عرض النماذج الناجحة والممارسات الفضلى المعترف بها دولياً في موضوع الشراكات بين القطاعين الخاص والعام على المسؤولين العراقيين الحكوميين والمشرعين وممثلي الحكومات المحلية وممثلي القطاع الخاص؛
2. تعزيز قدرة حكومة العراق على المستويين الإتحادي والمحلي وكذلك قدرة المشرعين العراقيين لتطوير التشريعات الخاصة بالشراكات وبالتالي اعتماد إستراتيجيات وممارسات داعمة للشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
3. عرض التجربة التركبية والخبرات المتعلقة بممارسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحديد الدروس المستفادة والمعوقات التي واجهتها (دراسات حالات ناجحة في مجال: "بناء-تشغيل-نقل (BOT)"; التكامل في مجال تقديم الخدمات بين القطاعين الخاص والعام؛ فقدان التحكم في التكلفة؛ مراقبة الجودة؛ تدهور الأصول؛ الأمور الخاصة بالتسعير؛ الخ..)
4. تحديد وترتيب أولويات آليات التعاون بين حكومة العراق ومؤسسات القطاع الخاص بهدف تعزيز مبادرات الشراكات العامة والخاصة لتقديم وتحسين الخدمات الأساسية؛

## المنهجية المتبعة

سوف تجري البعثة الدراسية معتمدة بالدرجة الأولى على منهجية نقل المعرفة التطبيقية والتي تقوم على التفاعل المستمر ما بين المشاركين العراقيين والنموذج الناجح المقترح. ويمكن لهذه المنهجية ان تشمل محاضرات وعروض عن النماذج الناجحة بالإضافة الى الدروس المستفادة ولكن سوف يكون موجهاً أساساً نحو الزيارات الميدانية معتمداً تطبيق المنهجية "التعلم الزائر" وبالتالي فسوف تكون العروض في المواقع وخلال الزيارات الميدانية من أجل تعظيم تأثيرها على الجمهور المستهدف.

## مجالات التركيز

خلال البعثة الدراسية سوف يتم التركيز كحد أدنى على المواضيع التالية وسوف ينقل إلى المسؤولين العراقيين المشاركين قصص النجاح ذات الصلة والدروس المستفادة منها:

1. الأطر التشريعية والسياسية الملائمة لتعزيز "الشراكات" العامة والخاصة؛
2. مبادئ توجيهية للشراكات الناجحة في القطاعين العام والخاص؛
3. قواعد المشتريات العامة لـ "الشراكات" بين القطاعين العام والخاص؛
4. التفاعل ما بين القطاعين العام والخاص بهدف تعزيز تقديم الخدمات للمواطنين؛
5. أجهزة محاسبية ومالية كافية لتعزيز "الشراكات" بين القطاعين العام والخاص؛
6. مشاريع ومبادرات ناجحة لـ "شراكات" بين القطاعين العام والخاص والدروس المستفادة منها؛
7. الاحتياجات اللازمة لتنمية القدرات المؤسسية في القطاع العام في دعم الشراكات العامة والخاصة.

## المستفيدين

سيكون المستفيدين من هذه البعثة الدراسية حوالي 17 سبعة عشر من كبار المسؤولين العراقيين وممثلين من الجهات المدرجة أدناه:

1. الأمانة العامة لمجلس الوزراء
2. هيئة مستشارين رئيس الوزراء
3. مجلس النواب (الاتحادي والإقليمي)
4. وزارة المالية
5. وزارة المالية - إقليم كردستان
6. وزارة التخطيط
7. وزارة التخطيط - إقليم كردستان
8. وزارة البلديات والأشغال العامة
9. وزارة البلديات - إقليم كردستان
10. وزارة الصحة (الاتحادية والإقليمية)
11. السلطات المحلية (محافظين أو نائب محافظين)
12. اتحاد الصناعيين والنقابات ذات الصلة
13. ممثلين عن القطاع الخاص (مقيم في العراق والمهجر)